الرأي العام والطبيعة الاقناعية للسلطة

للدكتور عبد الرضا الطعان

أستاذ مساعد في كلية الحقوق بالجامعة الليبية

لم ينل موضوع السلطة حظه من عناية الفكر المعاصر الاّ في وقت متأخر ، ولعل ذلك يرجع ، بالدرجة الأساسية ، الى هيمنة الفكر الليبرالي والى طبيعة فهمه للسلطة . فقد كان الفكر الليبرالي يرى أن السلطة تتجسد فيما يسمى بالوسط الاجتماعي . وهذا الوسط يتكون من معطيات طبيعية بيولوجية . بمعنى آخر ان الوسط الاجتماعي يتمثـــل بالنوع الانساني **L'espèce humaine** الذي يحدد ويحكم كل جزء على سبيل الحتم . ان هذه الحتمية التي يعبر عنها الوسط الاجتماعي تأخذ ، على النطاق الذهني وفي مستوى التصورات شكلاً خاصاً . هذا الشكل الخاص هو السلطة . ولكن بين السلطة ، بهذا المعنى ، والحرية الفردية التي يتمسك بها الفكر الليبرالي تجري عملية صراع دائم ، وبحكم ما تتمتع به الحرية الفردية ، في الفكر الليبرالي ، من سمو ، لا بد من ان يتمخض هذا الصراع عن نتيجة تتميز بأنها في صالح الحرية الفردية ، هذه النتيجة ستتمثل بوجود الدولة الليبرالية . فالدولة في مثل هذه الحالة ، سوف لن تكون اكثر من مجال تتحرك فيه الارادة الحرة للفرد ، بعيداً عن السلطة [١] .

وهكذا نلاحظ أنه ، في اطار مثل هذه النظرة السلبية التي ينظر فيها الفكر الليبرالي الى السلطة ، لم يكن بالامكان تصور العناية بها بالشكل اللازم .

غير ان وظائف الدولة ، وتجاوزها لحدود الوظائف الهامشية التي حددها الفكر الليبرالي ، كان قد قاد الى فهم جديد عنى بصياغته الفكر الاجتماعي ، بمقتضى هذا الفهم الجديد لم تعد الدولة متنافرة مع السلطة ، وانما اصبحت ، بقدر ما تقوم بتأدية هذه الوظائف ، ملتحمة بها . وهكذا فان الدولة اصبحت ، على حد قول الأستاذ (بردو) مجرد « تفسير وتبرير واستعمال للظاهرة الاجتماعية التي هي السلطة[٢] . »

ان بروز اهمية السلطة ، بهذا الشكل ، هو الذي كان قد مهد للعناية بها خصوصاً بعد ان انتظم حولها علم مستقل هو علم السياسة [٣] . وفي مساهمتنا هذه سنتناول بالبحث نقطة خلافية . فهناك العديد ممن يرى أن السلطة ، بسبب ما تتضمنه من اكراه ، لا يمكن ان تقترن بالاقناع . وفي مناقشتنا لهذا الرأي سنحاول ان نكشف عن الطبيعة الاقناعية للسلطة ، والوسائل المتبعة من قبلها من اجل اشباع هذه الطبيعة . ولكن بما ان الاقناع يستهدف جمهوراً معيناً ليؤثر في رأيه ويوجهه باتجاه معين فان دراسة الطبيعة الاقناعية للسلطة ، من اجل ان تكون دراسة عينية ، لا بد من ان تنطلق من هذا الجمهور الذي اعتدنا ان ندعوه بالرأي العام . وعليه فاننا سنتناول بالبحث النقاط التالية :

١ ــ الطبيعة الاقناعية للسلطة .

٢ ــ الرأي العام .

٣ ــ وسائل الاقناع .

١ ــ الطبيعة الإقناعية للسلطة

يذهب (فولكييه) الى ان الاقناع هو دفع الشخص نحو الاعتقاد ،

فالاقناع يرد بالنسبة للآخرين عندما يتم دفعهم نحو الاعتقاد . ولكن اذا كان الاقناع لا يتحقق الا بفعل أثر خارجي ، فان عملية الاعتقاد التي تترتب عليه تبقى عملية ذاتية . وقد عبر (باسكال) من قبل عن هذه الحقيقة عندما قال : ان الامتناع يتوفر بشكل احسن عندما يتم للمرء اكتشاف الأسباب بنفسه ، وقال كذلك : « ليس بالامكان اقناع الآخرين الا عن طريق الأسباب التي يقترحونها [٤] » . فالاقناع بكل الأحوال عملية فكرية .

ان الاقناع بهذا المعنى ، نجده لصيقاً بالسلطة ، بقدر ما تؤدي اليه نتيجة ممارستها التأثير على افكار الآخرين .

ان (هانز مورجانتو) يشير الى ان السلطة تفترض نوعاً من الانضباط الفكري ، كما تدخل شيئاً من النسق العقلاني في مادة السياسة . ثم يؤكد ان الجو الثقافي هو الذي يكون محتوى السلطة [٥] . ثم يضيف في الأخير قائلاً : « ان السلطة هي علاقة نفسية بيد الشخص الذي يمارسها والذين تمارس بالنسبة إليهم ، فهي تمنح الأول تأثيراً على عقول الآخرين » [٦] .

اما (جان لوم) فيرى ان الموضوع الحقيقي الذي تنصب عليه السلطة هو رأي الجماعة بمعنى آخر ان موضوع السلطة ليس الجماعة وانما رأي الجماعة[٧] .

اما (بردو) فقد حدد العلاقة بين السلطة والفكر بشكل آخر فقال : ليست السلطة هي التي تخلق الطاعة ، وانما عقلنا الذي يتحسس ضرورة النظام هو الذي يخلق الطاعة وبالتالي السلطة [٨] .

يبدو مما تقدم ان الاقناع يمثل خاصية من خصائص السلطة بقدر ما تقترن بالتأثير على الأفكار .

من اين تتأتى هذه الخاصية الاقناعية للسلطة ؟

ان (موريس هوريو) يرى ان مثل هذه الخاصية تتأتى من ان السلطة تمثل

قبل كل شيء حرية تحمل في اعماقها نظاماً في حالة من القدرة تميل الى ان تعبر عنه بشكل من الأشكال . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ان السلطة تمارس على افراد احرار . وعليه فان طاعة هؤلاء الأفراد لا تتوافر الا اذا كانت الاوامر المعبرة عن السلطة متطابقة مع جوهرها اي مع الحرية وما تتضمنه من نظام . بمعنى آخر ان السلطة لا تستطيع ان تستمر في الوجود عن طريق الاجبار ، كما لا تستطيع ان تستغني عن الطاعة الارادية للأفراد ، لذا فان السلطة تجد نفسها ملزمة بإقناع الأفراد بان اوامرها متطابقة مع جوهرها [٩] .

اما (بردو) فيقيم الخاصية الاقناعية للسلطة على اساس من الطبيعة التصورية للنظام الاجتماعي **Ordre Social** فهو يؤكد بأن « الانسان لم يبدأ بتخيل بعض المبادىء المجرد كالعدالة والمساواة والتضامن الخ .. ليجعل منها منطلقاً في وجود بنية مجتمع في حالة من الفعالية . ان العقل البشري يتحسس اولاً نموذجاً ملموساً من التنظيم الاجتماعي . اما المبادىء التي تكون النظام الاجتماعي فانه يقوم باستخلاصها ، فيما بعد ، من خلال هذا التنظيم ، في الأحوال التي يكون فيها الانسان قد بلغ درجة من الكفاءة في القيام بعملية التجريد العقلي ، ليجعل من هذه المبادىء خطوة قوة تصون هذا التنظيم [١٠] .

ثم يشير (بردو) الى ان النظام الاجتماعي في جوهره ما هو الا التصور الجماعي . فهو يقول : « ان التصور الذي يتم داخل المجموعة الاجتماعية هو تصور جماعي ، فإذا كان هناك شك فيما يتعلق بوجود وعي جماعي (الاشارة هنا الى نظرية عالم الاجتماع الفرنسي دركهايم) فان مثل هذا الشك لا يرد فيما يتعلق بوجود روحية مشتركة **esprit Commun** متميزة في محتواها عن كل واحدة من الروحيات الفردية الخاصة باعضاء الجماعة . ان الروحية المشتركة هي التي تنتج التصور الجماعي . وهذه الأخيرة بدورها هي التي ستكون القاعدة التي يستند عليها كل نظام جماعي . » [١١]

ان النظام الاجتماعي الذي تقوم بتجسيده التصورات الجماعية سيعبر عن النظام المرغوب فيه على اعتبار انه سيبدو ، بالنسبة لاعضاء الجماعة كخير تتطلع اليه نفوسهم .

ولكن (بردو) يؤكد بأن هذا الخير لا يمكن ان يتحقق بذاته وبشكل عفوي . ان تحقيق الخير لا يمكن ان يتم بعيداً عن ضمان سلوك معين بالنسبة لاعضاء المجاعة . فالسلام الذي يمثل خيراً يحتويه كل نظام اجتماعي لا يمكن ان يتحقق دون تنازل اعضاء الجماعة عن حالة الانتقام الفردي ، مثلاً ، بمعنى آخر ان الخير لا يمكن ان يتحقق الا بالخضوع لبعض القواعد ، وقبول نوع من الضبط . ان القاعدة الاجتماعية تبدو كشرط لتحقيق الخير الذي يتضمنه كل نظام اجتماعي ، طالما لا يوجد اي دليل على وجود رقابة ذاتية يمارسها اعضاء الجماعة على انفسهم . ان الجماعة تتصور النظام ، ولكن عندما يتعلق الأمر بالقاعدة اللازمة لوجود اي نظام ، لا بد من وجود وسيط يسمح لاعضاء الجماعة بادراك القاعدة ، والخضوع لها . وهذا ما تقوم به السلطة [١٢] . بمعنى آخر ان السلطة تنشأ لتقوم بمهمة تحديد السلوك الخاص لاعضاء الجماعة ، عن طريق القاعدة ، ليتطابق مع هذا النظام الاجتماعي [١٣] .

ولكن كيف يتم تحديد السلوك ؟

نحن نعلم – حسب رأي (بردو) – ان النظام الاجتماعي هو تجسيد للتصورات الجماعية ، وعليه فان تحديد السلوك ليكون منسجماً مع النظام الاجتماعي يتم عن طريق التأثير على التصورات الفردية لتكون منسجمة ومتناسقة ومتلاحمة مع التصورات الجماعية . بمعنى آخر ان السلطة تضطلع بمهمة التأثير على التصورات الفردية ، كوسيلة لتحديد السلوك . اما القاعدة فما هي الا الاداة التي تستخدم في التأثير على التصورات الفردية .

بكلمة موجزة ان الخاصية الاقناعية للسلطة تتأتى من قيام السلطة – كوسيط

٦

بممارسة التأثير ، عن طريق القاعدة ، على التصورات الفردية ، لفرض ضمان المطابقة بين السلوك والنظام الاجتماعي[١٤] .

غير ان (بردو) يحاول ان يبحث عن مصدر آخر للخاصية الاقناعية للسلطة . هذا المصدر يتمثل بقيام السلطة بالتأثير على التصورات الفردية لمدها نحو المستقبل . فهو يرى ان النظام الاجتماعي تصورٌ ممتدٌ نحو المستقبل . اي ان الروحية الجماعية يمتثل للتبلور حول صورة للنظام الأفضل . فهو يقول : « لهذا السبب نلاحظ في المجتمعات غير المتطورة ، ان موضوع التصور لا يكون شيئاً آخر غير صورة النظام القائم . وانطلاقاً من هذا النظام القائم فقط تحاول الروح الجماعية البدائية ان تحدد الخير الذي ينتظر المجتمع تحقيقه . ولكن عندما تصل الجماعة الاجتماعية الى مرحلة النضوج العقلي . نلاحظ ، على العكس مما تقدم ، ان التصور سيتم حول مصدره المجتمع الأحسن ، وضمنياً سيندفع هذا التصور نحو المستقبل » .

ان السلطة ، في مثل هذه الحالة ، سوف لا تواجه فقط مهمة التأثير على سلوك الأفراد ، عن طريق القاعدة ، لضمان المطابقة بينه وبين النظـام الاجتماعي ، انما ستواجه مهمة التأثير على هذا السلوك لتوجهه نحو المستقبل ، نحو النظام الأفضل .

ان النظام الأفضل في نظر (بردو) لا يمثل الا مجموعة من التصورات المتجاوزة للحاضر ، فالتأثير على سلوك الأفراد ، في مثل هذه الحالة ، هو التأثير على تصوراتهم الخاصة ودفعها نحو المستقبل لتتم المطابقة بين التصورات الجماعية والتصورات الفردية[١٥] .

غير ان (موريس ديفرجه) كان قد اكتشف الخاصية الاقناعية للسلطة في الشرعية légitimité التي تقترن بها كل سلطة .

ويعرف (ديفرجه) الشرعية بقوله : « في مجتمع معين ، تتم صياغة بعض الأفكار الخاصة بالشكل ، والطبيعة ، والبنية ، التي ينبغي ان تتخذها السلطة كيما تبدو سلطة مقبولة بذاتها . وعليه ستكون شرعية ، تلك السلطة التي تتطابق مع هذه التصورات الجماعية الخاصة بشكل وطبيعية وبنية السلطة[١٦]

ثم يوضح اكثر فيقول : « ان الشرعية اعتقاد يعتمد اعتماداً كبيراً على الايديولوجيات ، والخرافات الشائعة في المجتمع » [١٧] .

وبصدد السلطة السياسية يرى (ديفرجه) ان كل ايديولوجية تبحث عن تحديد لصورة الحكومة النموذجية ، فالحكومات التي تقرب من هذه الصورة هي وحدها ، دون غيرها ، التي تتمتع بالشرعية . ان التاريخ يبين لنا بان هناك شرعية ملكية وشرعية ديمقراطية ليبرالية وشرعية ماركسية [١٨] بقدر ما تقود هذه النماذج المختلفة للشرعية ، الى وجود تصورات مختلفة . ان الشرعية بهذا المعنى تجعل من السلطة امراً مرتبطاً بالاعتقاد ، فيتم الانضواء تحتها . بقدر ما يتوفر الاعتقاد بها ، على اعتبار أنها مطابقة للصورة الجماعية [١٩] .

لذا فان السلطة تجهد ، عن طريق التأثير على افكار الناس ، لاقناع الناس بأنها مطابقة للتصورات الجماعية التي يحملونها في اذهانهم .

والذي نلاحظه على كل هذه المحاولات لتفسير الخاصية الاقناعية للسلطة انها لا تنطلق من جوهر السلطة ذاتها . اذ انها تجعل من الاقناع عملية تتم خارج السلطة . فعندما يؤكد (موريس هوريو) بان السلطة تقوم باقناع الأفراد بان اوامرها متطابقة مع جوهرها ، فان ذلك يعني أن عملية الاقناع تتحرك في مجال خارج عنها هو مجال التطابق . وبمجرد ان تؤدي السلطة وظيفتها هذه يزول هذا المجال وتفقد السلطة صفتها الاقناعية . بمعنى آخر ان محاولة (موريس هوريو) تجعل من الاقناع صيغة عارضة وليست خاصية من خصائصها .

٨

ان هذا هو ، كذلك ، حال محاولتي (بردو) و (ديفرجه) .

والذي نعتقده ان الخاصية الاقناعية للسلطة تكون عنصراً من عناصر وجودها ، بقدر ما تعرف هذه السلطة باعتبارها « الكفاءة الواعية في ممارسة تأثير واضح »[٢٠] . بمعنى آخر ان التأثير الذي يكون عنصراً من عناصرها هو الذي يتضمن معنى الاقناع ، بقدر ما يتضمن معنى توجيه ارادات الأفراد باتجاه آخر يختلف عن الاتجاه الذي كان من المحتمل ان تسير فيه لو لم يوجد مثل هذا التوجيه .

ان (فرانسوا بوريكو) كان قد حلل الاقناع الذي يتضمنه التأثير بقوله : « ان السلطة التي يمارسها فرد على أفراد آخرين ، تقاس بتكرر مبادرات التأثير التي بامكان الأول ان يقوم بها تجاه الآخرين ، كما تقاس كذلك بمدى استقبال هؤلاء الآخرين لمثل هذه المبادرات في التأثير . ان عدد ردود الفعل الايجابية والاذعان والعطف الذي تحاط به مبادراتي في التأثير هو القياس الأول لمدى السلطة التي املكها ، ان ردود الفعل الايجابية ، والاذعان ، والعطف لا يمثل مجرد نزوات تضغط على افراد الجماعة وانما هي ترتبط بالدرجة الأولى بادراك واع لتفوقي وسموي . [٢١] »

فالتأثير الممارس يرد دائماً باعتباره تأثيراً عقلياً . ان هذا كان قد دفع بـ (بير شتيت Bierstedt) الى القول بأن التأثير هو « قبل كل شيء اقناع ، ان ميدانه الخاص هو الرأي » [٢٢] .

ولكن ما هو الرأي ؟

يعرف (جان وليم لابيير) الرأي باعتباره « حكماً قابلاً لان يكشف عن موقف معين . بمعنى آخر أنه استعداد شخصي ، عقلي وجسماني ، بنفس الوقت للتصرف طبقاً لنموذج معين من السلوك . [٢٣] »

اما (جليان فرند) فيرى ان الرأي يتحقق وجوده عندما يتم الانتماء الى فكرة ، او مجموعة فكرية لا يقوم يقينها على اساس من اثباتات جازمة كان قد تم التحقق منها موضوعياً ، ولا على بداهة تفرض نفسها بسبب الصدق المطلق الذي تتضمنه . ومع ذلك فان الرأي يحيط نفسه باسباب مقبولة ليبدو ، بالتالي ، كمسبقات ، او معتقدات صادقة ، او مجرد حدس . فعندما يحاول احد المؤرخين ان يؤكد لنا ، بالاستعانة بالوثائق ، بان (نابليون) هو الذي كان قد حفر قبر الثورة الفرنسية ، فانه يقدم لنا حكماً Jugement من الجائز ان يكون مسبباً الى حد بعيد ، ولكن هذا الحكم سوف لا يكون اكثر من رأي ، ذلك لأنه بالامكان التمسك ازاءه بالقول ، مع نوع من الايمان الصادق ، بأن نابليون هو الذي انقذ الثورة الفرنسية [٢٤] .

ان الرأي يتميز بالخصائص التالية :

(١) — انه عمل من اعمال الارادة ، ويرد بخصوص عمل من اعمال الارادة . لذا فان الموقف المتخذ بخصوص كوارث الطبيعة لا يمكن ان يسمى رأياً كما ذهب الى ذلك (سبروت Sprott) [٢٥] .

(٢) ان الرأي يتميز بارتباطه بالوعي ، بقدر ما يؤدي إلى حكم يسير باتجاه التثبت . فقبل ان يبرز الرأي بشكله الواضح ، يفترض بلا شك ، ان هناك شيئاً في عواطف ومخيلة اعضاء الجماعة الاجتماعية . غير ان هذا الشيء لا يمكن ان يكون هو الرأي . ان الرأي يبرز عندما تطرح قضايا معينة امام اعضاء هذه الجماعة ، فتتجاوز نطاق عواطفهم ومخيلاتهم لتدخل في نطاق وعيهم . وهكذا فان اعضاء المجاعة يبدأون بتجاوز ما كانوا يحسونه ، من قبل ، بشكل غامض مختلط ، ليتم تحولهم الى حالة الوعي الواضح . وبذلك يتغير كل شيء بالنسبة لهم .

(٣) — ان الرأي يقوم على اساس من التسبيب الموضوعي ، بقدر ما يميل

الى تبرير نفسه ، بشكل من الأشكال فعندما نقول ان الموسيقار (باخ) افضل من الموسيقار (جوهان سنراوس) فاننا لا نعبر عن اسلوب شخصي في تحسس الموسيقى ، وانما نقيم ، في الواقع ، حكماً ونعتقد انه مسبب موضوعياً وبهذا الشكل يتم العبور من حالة العواطف الى حالة التقييم .

ان هذه الخاصية تسمح بالتمييز بين الذوق والرأي . اذ ان الذوق بقدر ما يفتقد للتسبيب المنطقي يتصل بالعواطف الذاتية ولذلك فهو متعدد بتعدد الكينونات . اما الرأي ، فعلى خلاف ذلك ، اذ هو يمثل مادة للنقاش ، وحتى بالامكان القول ان كل نقاش هو ، في الجوهر ، صراع ما بين آراء مختلفة . ان هذا الصراع يعبر عن حقيقة مهمة ملخصها ان الذي يملك رأياً ، لا يميل الى فرضه عن طريق القوة ، وانما يميل الى ان يجعله موضع قبول ، بمعنى آخر انه يميل الى ان يؤكد جانبه العقلي عن طريق تسبيبه .

(٤) ان هذه الخاصية تقود الى خاصية أخرى يتميز بها الرأي . ان الرأي كيما يوجد ، يفترض وجود رأي واحد مخالف او عدة آراء مخالفة . وقد عبر (الفريد سوفي A.Sauvy .) عن ذلك بقوله : ان الرأي لا يمثل المشاركة الكلية في الأفكار . وذلك لأن وجوده لا يتحقق الا في حالة وجود معارضة . فالرأي على حد قول (كاستون برجه Gaston Berger) لا يثبت الا مقابل رأي مضاد . وبالامكان التعبير عن هذه الحالة بالقول بأن الرأي في حالة انقسام دائم . وعندما يميل الى ان يكون واحداً فانه عند ذاك يتحول الى معتقد عميق . فالايمان بالله يمثل بالنسبة للمسلمين مثلاً معتقداً وليس رأياً طالما اننا لا نجد بين المسلمين من يعارض ذلك[٢٦] .

ومن هنا يتبين خطل رأي (سبروت Sprott) عندما اعتبر الموقف الذي يتخذه اعضاء جماعة من كارثة طبيعية ، رأياً . ان مثل هذه الكارثة ستؤدي بلا ادنى شك الى مشاركة كلية بالأفكار الواردة بصددها . بقدر ما تؤدي الى

حالة من التآسي [٢٧] .

(٥) ان الرأي لا يقوم على اساس من التثبت النظري . انما هو يقع في مرحلة بين التثبت النظري والانجذاب النفسي .

ومن الواضح ان الرأي يتكون بصورة عامة بصدد قضية مهمة ، تحرك جمهوراً مهماً ، اما القضية غير المهمة فلا يتكون حولها رأي . وبصدد القضية المهمة يبرز مكان الرأي بين التثبت النظري والانجذاب النفسي . فعندما يُسأل المرء عن رأيه بخصوص مثل هذه القضية فيجيب بانه لا يملك رأياً ، فان ذلك يعني شيئين : اما انه لا يملك معلومات بخصوصها او اما ان القضية لا تعنيه . ان المعنى الثاني هو الاكثر شيوعاً ، وذلك لأنه عندما ترتبط القضية بمصلحة من مصالحه ، فانه سيكون رأياً بخصوصها حتى واو لم تتوفر لدي المعلومات اللازمة الخاصة بها [٢٨] .

وينقسم الرأي الى قسمين : الرأي الخاص والرأي العام

والرأي الخاص على حد تعريف (جان ستويتزل Stoetzel) « هو الرأي الشخصي الذي ينفرد به عادة فرد معين » .ومجال بحثه على حد قول الأستاذ المذكور ، هو علم النفس السلوكي [٢٩] . لذا فانه ، لا في موضوعه ولا في مجال بحثه ، لا يدخل ضمن موضوع محاضرتنا .

(٢) **الرأي العام** : لقد حظى الرأي العام باهتمام المفكرين منذ عهد مبكر ففي العهد اليوناني اشار كل من هيرودوت وارسطو الى اهميته في تثبيت او تحطيم السلطة القائمة . اما في القرون الوسطى فقد اكد كليافيل على قوته . غير انه لم يجلب اهتمام المفكرين بشكل واسع ، الا في مجرى القرن الثامن عشر . ان هوبس ولوك وجان جاك روسو كانوا قد اشاروا الى دور الرأي العام باشكال مختلفة باختلاف وجهات نظرهم الفلسفية [٣٠] .

ولكن على الرغم من الاهتمام المبكر بالرأي العام فانه بقي على حد قول (ستويتزل) كمفهوم مشوباً بالغموض [٣١] . ولعل مثل هذا الغموض يرجع على حد اعتقاد (سبروت) الى عدم تحديد صفة (العام) في الرأي العام ، كما يرجع الى افتقاره لشكل ملموس يظهر فيه ، ويسمح بتبينه[٣٢] .

ان مثل هذا الغموض كان قد دفع ببعض المختصين الى تحذير اولئك الذين يعنون بدراسته من تعقد الموضوع . ان (بارك) R. E. Park في كتابه المعنون « المجتمع » كان قد اشار قائلاً : « ان الرأي العام شيء يفوق في تعقده ما افترضه اولئك الباحثون الذين انكبوا على الكشف عنه وقياسه »[٣٣] .

ان غموض مفهوم الرأي العام قاد الى القول بصعوبة تعريفه فالأستاذ (ستويتزل) يصرح قائلاً : « ليس من المعقول ان نطلب من الباحثين العلميين كما فعل (بلمر Blumer) ان يبدأوا بتعريف هذا المفهوم المجرد الذي هو الرأي العام [٣٤] .

اكثر من ذلك ان غموض المفهوم وصعوبة تعريفه كانت قد قادت بالأستاذ (ستويتزل) الى القول بان الرأي العام لا يمثل الا تعبيراً انتجته اللغة العادية ، فليس من الاكيد انه يرتبط بواقع قابل لأن يعرف لتعيين حدوده . ان كل ما نستطيع قوله هو ان دراسة الرأي العام تنصرف عادة الى جلب الانتباه نحو ميدان معين من الظواهر [٣٥] .

كما ان غموض مفهوم الرأي العام وصعوبة تعريفه كانت دفعت الى التفكير بالاستعاضة عن تعريفه بوضع بعض الافتراضات . وهذا ما كان قد فعله (جيمس بريس James Bryce ، عام ١٨٨٨ في كتابه المعنون (الكومنولث الأمريكي) .[٣٦]

فقد اقترح علينا ان ننظر الى شخص معين وليكن المواطن (س) هذا

المواطن ، يقرأ ، في صباح ما ،خبراً في جريدة فتستيقظ في اعماقه عاطفة الرضا او عدم الرضا . وفي اثناء النهار ، يجد الخبر مصحوباً ببعض التعليقات في الصحف الأخرى . وفي مجرى المناقشات التي تدور حول هذا الخبر يبدأ المواطن (س) بتلمس مكانه بالنسبة للخبر بشكل افضل مما كان عليه في الصباح فيعلن مثلاً موافقته على ما جاء فيه . عند ذاك تبدأ مرحلة ثانية عندما تبدأ المناقشات العامة تدور على نطاق اوسع في الصحافة ، وبين افراد الجمهور وعندما تبدأ المرحلة الثالثة يكون المواطن (س) قد بلور موقفه . وفي مجرى هذه المرحلة تبدأ المقابلة بين المواقف لتؤدي الى اضفاء نوع من الوضوح على هذا الموقف . وفي المرحلة الرابعة يتم تحويل الموقف الى نوع من النشاط ، ومعه ينشأ الرأي العام .

ان (جيمس بريس) في مثل هذه الحالة يستغني عن ذكر تعريف للرأي العام ، ليكتفي بذكر الافتراضات المؤدية اليه . ومثل هذه الطريقة كان قد اتبعها دافيسون Davison عام ١٩٥٨ .(٣٧)

ولكن على الرغم من هذه الصعوبات نلاحظ وجود بعض المحاولات الموفقة ، الى حد ما ، لتعريف الرأي العام . وقد قام أولريخ ستروس Ulrich Strauss بجمع هذه المحاولات وعاد (كتز Katz) الى ذكرها في مساهمته في الكتاب الجماعي المعنون « الرأي العام » .(٣٨)

وقد عرف (جان وليم لابيير Jeam William Lapierre) الرأي العام باعتباره « الظهور الجلي للمواقف والتصورات الجماعية »(٣٩) .

اما (برتون فيشر Burton fisher) فقد عرف الرأي العام باعتباره « المواقف التي يتخذها جمهور معين ازاء قضية عامة . » (٤٠)

اما (جليان فرند) فقد عرفه باعتباره « التقاء تقديرات اكبر عدد من

الأشخاص الذين ينتسبون الى جماعة معينة ، بشكل يؤدي الى تكوين عاطفة مشتركة ومهيمنة قابلة لأن تمارس ضغطاً واسعاً (٤٠) »

والذي نلاحظه على هذه التعاريف انها تتميز قبل كل شيء ببساطة بالغة توحي بان عملية تكوين الرأي العام تسير بشكل متشابه في كل مكان بمعنى آخر انها تهمل الاطارات السوسيولوجية التي تتم داخلها عملية تكوين الرأي العام وتطبعها بطابعها الخاص(٤٢) . كما تتميز من الناحية الأخرى بأنها لا تكشف عن الجوهر الاجتماعي للرأي العام(٤٣) .

والذي نعتقده ان هذه الجوانب السلبية التي تميز التعاريف السابقة الذكر ، تجد تفسيرها في طبيعة الاتجاه الذي سارت فيه دراسة الرأي العام ، وهو الاتجاه النفسي الذي شاع في الولايات المتحدة . فالرأي العام طبقاً لهذا الاتجاه لا يمثل على حد قول (جاك لامبر Jacque Lambert) « الا نقطة التقاء تلتقي عندها الآراء الفردية التي لم تتكون نتيجة التأثير المباشر الذي يمارسه الأفراد فيما بينهم ، ان مثل هذا المفهوم الخاص بالرأي العام نجده واضحاً لدى روس Ross في كتابه « الرقابة الاجتماعية » .

ونستطيع ان نقول بان هذا الاتجاه يتصف بصورة عامة ، بانكار الاعتبارات الاجتماعية في وجود الرأي العام . ان المبادىء الاقتصادية الليبرالية التي شاعت في الولايات المتحدة كانت قد قادت بالباحثين الى ان يدركوا الفرد الذي يساهم بحصته في وجود الرأي العام باعتباره فرداً مستقلاً ومنعزلاً .

غير ان هذا الاتجاه كان قد ثبت خطله . فقد اشار (توني Tonnies) الى الى المجتمعات الريفية التي تبدو لأول وهلة بسيطة ، تفتقد في الواقع لهذه البساطة . فالعلاقات داخلها تتميز بالتعقيد ، كما تتميز بالتنوع مما لا يسمح بأي حال من الاحوال ، في ان يبدو الفرد بشكله النقي مستقلاً ومنعزلاً . ان هذا يصدق من باب اولى بالنسبة للمجتمعات الصناعية . فالعامل داخل

ورشة العمل ليس مستقلاً ولا منعزلاً انما يجد نفسه مندمجاً في شبكة من العلاقات التي تربط الواحد بالآخر والتي يحتم وجودها تقسيمُ العمل البالغ [٤٤] .

ان موقف الفرد في المجتمع يشبه، موقف الجندي داخل وحدته العسكرية، فهو لا يعتمد في تحركه على ما يحمله في ذهنه من مبادىء ، وانما يجد نفسه خاضعاً لقواعد السلوك الموجودة داخل الوحدة العسكرية .

كما لاحظ (جليان فرند) ان التجارب العملية التي أثبتتها اختبارات الاستنباط **Sondage** كانت قد كشفت عن حالات يتحقق فيها التوافق العميق بين ردود الفعل الفردية دون ان يؤدي مثل هذا التوافق الى وجود رأي عام حقيقي [٤٥] .

كما حاول (ستويتزل) ان يستخلص من اعمال العالم الأمريكي شانك **Shank** حجة تؤيد هذه الحقيقة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩٣٢ — ١٩٣٤ قام (شانك) باجراء تحقيقات مع عدد معين من الاشخاص . وقد تم استجواب هؤلاء مرتين : مرة باعتبارهم اعضاء في جماعة اجتماعية ، ومرة باعتبارهم افراداً خاصين . وقد لوحظ ان الاجابات ، ولو ان الاستجواب ورد بالنسبة لنفس الأشخاص ، تختلف في المرة الأولى عنها في المرة الثانية [٤٦] . ان ذلك يؤكد بوضوح بان الرأي العام الذي يتكون داخل جماعة اجتماعية تتحكم فيه الظروف الاجتماعية الخاصة بهذه الجماعة ، وتجعله متميزاً عن الرأي الخاص الذي تتحكم به الاعتبارات النفسية [٤٧] .

ويقول (ستويتزل) ان ما يسمى بحالة المرور من الرأي الخاص الى الرأي العام لا وجود لها . ان الرأي الخاص والرأي العام يتعايشان الواحد الى جانب الآخر . وان ما يسمى بتكوين حالة رأي داخل الجماعة ، هو التغير الذي يطرأ على العلاقة بينهما ، فالرأي العام الذي كان موجوداً من قبل ولكن بشكل خفي ، يتقدم على الرأي الخاص .

وقد ذهب (جان – ماري دومیناك J. M. Dominach) الى ابعد من ذلك في تأكيد الطابع الاجتماعي للرأي العام عندما اكد بان الفرد يجد صعوبة في ان يكون بنفسه رأياً . كما انه من النادر ان يميل الفرد الى اصدار حكم خاص . وحتى بالنسبة للقضايا التي يمكن ان يصدر بصددها حكماً خاصاً ، نلاحظ انه يستعين بالجريدة التي يقرأها ، او بأبويه او باصدقائه . ان مؤلفات علماء الاجتماع كانت قد أوضحت بجلاء الجانب الجماعي للرأي بحيث ان الأستاذ (ستويتزل) كان قد عرف الرأي العام تعريفاً ابعد عنه كل عنصر من عناصر الحكم الشخصي ليجعل منه ظاهرة اجتماعية فقال : « ارتأى ، يعني ، بالنسبة للفرد ، عيّن مركزه اجتماعياً بالنسبة لجماعته ، وبالنسبة للجماعات الخارجية . وعليه ليس فقط من الشرعية ، وانما كذلك من اللازم ان يفسر معنى رأى هذا الفرد بالقياس على الرأي المشترك داخل الجماعة »(٤٨) .

فاذا كان رأي الفرد يتحدد بهذا الشكل فمن باب اولى ان نقول مع (جاك لامبر Lambert) بان « الرأي العام يتكون نتيجة الاحتكاك المباشر ما بين الأفراد الذين تحتضنهم جماعة اجتماعية معينة » ولتتخذ عملية تكوينه « شكل عملية اجتماعية »(٤٩) .

بقي ان نتبين الميكانيكية التي يتم بموجبها التفاعل بين الرأي العام والجماعة الاجتماعية .

ان المختصين يرون ان استقبال الأفكار الجديدة يتم داخل الجماعات . بمعنى آخر ان عملية تكوين الرأي تتم داخلها عبر التأثيرات المتبادلة بين الجماعات نفسها . فالرأي العام الذي تكونه الطبقة العاملة بخصوص زيادة الأجور يتم عبر علاقات الانتاج التي تربط اعضاء الطبقة العاملة الواحد بالآخر . كما ان هذا الرأي يتكون عبر الاحتكاك بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية خلال عمليات الانتاج .

ان دراسة (كوردن Gordon) التي وضعها عام ١٩٥٢ تكشف بجلاء عن تأثير الجماعة في تكوين الرأي العام . ففي خلاصة بحثه يبين (كوردن) : (١) ان الأفراد يملكون وعياً واضحاً بضغط يمارس عليهم . (٢) انهم يقدرون ، بشكل صحيح ، الآراء التي تظهر داخل الجماعة ، ويميلون ، في بعض الأحوال الى التقليل من الخلافات التي تجعلهم في حالة معارضة الواحد مع الآخر ، او مع الآخرين . (٣) ان التعبير الفردي عن الآراء يتم نتيجة توفيق Compromis يتحقق بسلوك طريق وسط بين ما يميل اليه الفرد ويعتبره خاصاً به من جهة ، والرأي العام الذي يرجع في تكوينه الى الجماعات من جهة أخرى . (٤) اما فيما يتعلق بسلوك المقاومة (موقف استقلال) أو ردود الفعل المضادة للمواقف العامة فانها تتوضح بوساطة المواقف المتخذة ازاء الجماعة .

اما (نيو كومب Newcomb) في دراسته التي قام بها عام ١٩٣٥ — ١٩٣٩ والتي كانت مكرسة لمدرسة بننكتون Bennington ، فعلى الرغم من تأكيده للاتجاه النفسي الامريكي في تكوين الرأي العام ، فانه كان قد اكد بان مثل هذا الرأي يتكون عبر التأثيرات المتبادلة بين الجماعات (٥٠) .

ان الدراسات التي قام بها (لازار سفلد Lazarsfeld) للظروف التي تسبق الانتخابات ، تكشف عن وجود مناقشات سياسية متعددة تتم ما بين الناخبين . إن مثل هذه المناقشات لها تأثيرها في تكوين الرأي العام داخل جماعة الناخبين . وقد لاحظ ان المناقشة مع طرف ذي رأي مخالف يغلب ان يعقبها تغيير في الرأي . ان مثل هذا الاحتمال يبدو ضعيفاً فيما لو تمت المناقشة مع شخص يحمل نفس الرأي ، وبمقتضى هذه الملاحظة ، فان ثبات الآراء يبقى واضحاً داخل الجماعات ، طالما ان المناقشات تتم عادة بين اشخاص يحملون نفس الرأي (٥١) .

ان هذا يقع ليس كما يعتقد البعض بسبب ان من يود الكلام في القضايا السياسية يبحث عن مناقشين يحملون نفس الرأي الذي يحمله . ان المناقشات تتوزع داخل الجماعات بطريق الصدفة ، ان الجماعات ، في مثل هذه الحالة تقدم فقط لمناسبة اللازمة لالتقاء الاطراف المتناقشة ، ولكن ، في جميع الأحوال ، يلاحظ ان الجماعات تكون عادة وحدات متماثلة من ناحية الرأي او أنها على الأقل تضمن وجود رأي ذي طبيعة اكثرية (٥٢) .

وقد لاحظ (ستويتزل) انه قد تحدث تغييرات فردية في الرأي داخل الجماعات ، ولكن هذه التغييرات تحدث في الغالب نتيجة تبادل عدد بعدد بين الأكثرية والأقلية . فإذا كان الأمر كذلك ، فانه سيقود الى احتمال كبير في حدوث تغييرات في مركز الأقلية . دون ان يؤثر ذلك على وجود الرأي العام الخاص بالجماعات .

ان تأثير الجماعة بالامكان تبينه بشكل واضح اذا ما علمنا بان الرأي العام يعبر عن محتواه بأشكال مختلفة ، باختلاف الجماعة من حيث طبيعتها ونوعية العلاقات القائمة بين الأفراد داخلها وكثافة استقبال الاحداث من قبلها أعضائها (٥٣) .

ان (سيمور مارتن ليبست **Saymour Martin Lipset**) في كتابه الانسان والسياسة (٥٤) كان قد كشف عن مدى التلازم بين الرأي والطبيعة العددية للجماعة الاجتماعية . ففي التحقيق الذي اجري عام ١٩٥٣ في المانيا لاحظ انه كلما زاد عدد العمال العاملين في مجموعة اجتماعية كالمعمل كبر حجم الرأي العام اليساري ، وتقلص حجم الرأي العام اليميني وكلما زاد عدد السكان في مجموعة اجتماعية كالمدينة كبر حجم الرأي العام اليساري وتقلص حجم الرأي العام اليميني .

١) بالنسبة للمعمل :

الحزب	اقل من (١٠) عامل	من (١٠) الى (٥٠) عامل	من (٥٠) الى ٣٠٠ عامل	من ٣٠٠ الى ١٠٠٠ عامل	اكثر من ١٠٠٠ عامل
الاشتراكيون والشيوعيون	٪ ٢٨	٪ ٤٠	٪ ٤٥	٪ ٤٥	٪ ٥٧
الديمقراطيون المسيحيون	٪ ٢٢	٪ ٢٠	٪ ١٨	٪ ٢٢	٪ ١٥
الاحزاب البرجوازية	٪ ٢١	٪ ١٦	٪ ١٣	٪ ٧	٪ ٥
بلا احزاب	٪ ٢٦	٪ ٢٢	٪ ٢٣	٪ ٢٢	٪ ١٥

٢) بالنسبة للمدينة :

اهمية المدنية	نسبة التصويت للاشتراكيين والشيوعيين
اقل من (٢٠٠٠) ساكن	٪ ٤٣
من (٢٠٠٠) الى (١٠,٠٠٠) ساكن	٪ ٤٦
من (١٠,٠٠٠) الى (١٠٠,٠٠٠) ساكن	٪ ٥١
اكثر من (١٠٠,٠٠٠) ساكن	٪ ٥٤

نستخلص مما تقدم ان الرأي العام هو الموقف الذي تتخذه جماعة اجتماعية ازاء الاثارات الخارجية .

ان هذا التعريف الأولي يسمح لنا باستبعاد بعض المفاهيم الخاطئة ومنها :

١ ــ ان الرأي العام الذي يظهر داخل جماعة اجتماعية لا يعني استحالة ظهور آراء عامة خاصة بمجموعات اجتماعية تظهر داخل الجماعة الاجتماعية فالرأي العام الذي يظهر على النطاق القومي او الوطني لا يحول دون ظهور آراء عامة خاصة بمناطق اقليمية معينة او مراكز ادارية معينة .

٢ ــ ان الرأي العام لا يعني الاجماع ذلك لأنه توجد دائماً ، داخل الجماعة

الاجتماعية فئات اجتماعية يقاومون ضغط الرأي العام الذي يظهر داخل هذه الجماعة . ان الرأي العام السائد هو ليس (كل) الرأي العام . انما يمثل فقط الرأي الذي يتمتع بوزن موثر داخل الجماعة . فقد يحصل ان تظهر اقلية واعية تملك سبباً لمعارضة الرأي العام (٥٤) .

بعد ان حددنا مفهوم الرأي العام نحاول ان نتبين وسائل التأثير فيه .

٣) وسائل الاقناع :

يرى (برتراند رسل) « ان السلطة قابلة لأن تصنف طبقاً لطريقة التأثير على الأفراد . فبالامكان التأثير على الأفراد عن طريق ممارسة القوة البدنية كالقتل والسجن . كما بالامكان التأثير عليهم عن طريق العقاب والثواب . كما بالامكان ، في الأخير ، التأثير عليهم في رأيهم كما يحدث في حالة الدعاية بمعناها الشامل » (٥٥) .

ويبدو لأول وهلة ان (برتراند رسل) ، من خلال استقراء رأيه هذا ، يجعل من الشكل الأخير للتأثير تأثيراً ذا طبيعة اقناعية بقدر ما ينصب على الرأي ، لينفي عن الشكلين الآخرين مثل هذه الطبيعة . غير ان (برتراند رسل) يعود ليؤكد بان « الفروق بين اشكال التأثير هذه ليست واضحة » . ومن ثم يعود باكثر صراحة ليمنح الطبيعة الاقناعية لكل اشكال التأثير ، كما سنرى (٥٦) .

وطبقاً لهذه الخلاصة التي يصل اليها (برتراند رسل) نستطيع ان نقسم وسائل التأثير على الرأي العام الى ثلاثة اشكال رئيسة : (١) القسر المادي . (٢) الزج داخل اطارات اجتماعية . (٣) الدعاية .

١ ــ القسر المادي : يقسم القسر المادي الى قسمين : القسر البدني . والقسر الاقتصادي .

ا ــ القسر البدني : وهو شكل من اشكال التأثير على الرأي عن طريق استعمال القوة ضد الأشخاص وذلك لغرض وضع سلوكهم بشكل يتطابق مع بعض المتطلبات والأهداف .

ب ــ القسر الاقتصادي : وهو قريب من القسر البدني فالشخص الذي يهدد بحرمانه من موارد رزقه يضطر على تغيير سلوكه بالشكل الذي يتطلبه من يمارس هذا القسر (٥٧) .

ان القسر المادي ، بشكليه ، قد يبدو بعيداً عن الطبيعة الاقناعية وبالتالي مجرداً عن كل علاقه بالرأي طالما أن النتيجة التي يحققها تتم بادوات مادية ليست لها علاقة بالرأي . ولكن هذه الادوات تبقى مجرد أدوات لتستخدم لفرض التأثير على آراء الناس ، فعندما يستخدم السجن في التأثير على الشخص انما يستخدم لفرض التأثير على رأيه قبل كل شيء .

وقد اشار (برتراند رسل) الى ان العقاب يستعمل ليس فقط لغرض جعل كل الأفعال المادية غير المرغوب فيها مستحيلة ، وانما كذلك لفرض الاقناع **inducement** . ان الغرامة التي تفرض على شارب الخمرة مثلاً ، لا تجعل شرب الخمر مستحيلاً بمجرد تقريرها ، ولكنها تجعل منه عملاً غير مغر . ان تقرير عدم توفر الاغراء في شرب الخمر لا يمكن ان يتم الا نتيجة محاكمة عقلية ، ينتهي الى الاقناع بعدم توفر الاغراء(٥٧) .

ان تجريد القسر المادي من كل مظهر من مظاهر التأثير في الرأي لا يمكن ان يرد بالنسبة لنشاط السلطة . والا سيتحول هذا النشاط ، على حد قول (هانز مورجانتو) الى مجرد نشاط عسكري مباشر (٥٩) .

٢ ــ الزج داخل اطارات اجتماعية :

بالاضافة الى الوسيلة التقليدية والفظة السابقة الذكر ، في التأثير على الرأي

العام توجد وسيلة أخرى تبدو اكثر فعالية واكثر قبولاً . هذه الوسيلة تتمثل في زج الناس داخل منظمات جماعية ، على اعتبار ان وجود الفرد داخل هذه المنظمات سيؤدي به الى تبديل رأيه بالشكل الذي يتناسب مع رأي هذه المنظمات . ان هذه الوسيلة كانت قد استخدمت قديماً من قبل الجماعات السرية ذات التنظيم المقفل مثل جماعة (التآمريين) التي تزعمها بلانكي في فرنسا و (الكاربوناريين) في ايطاليا ، وجماعة تركية الفتاة في تركية . كما استخدمت من قبل الطوائف الدينية كالاسماعيليين والجماعات الدينيـــة كالجزويت .

اما في الوقت الحاضر فان الاحزاب والنقابات والاتحادات والنوادي هي التي تمثل هذه الاطارات الاجتماعية التي تجري داخلها عملية التأثير على الرأي .

ويكشف (ديفرجه) عن هذه الوسيلة بقوله : قبل كل شيء لا بد من ان نلاحظ انتماء الشخص لعدة اطارات اجتماعية . ان وجود الفرد داخل هذه الاطارات سيؤدي الى ربطه ربطاً محكماً داخل حزمة من العلاقات الاجتماعية طبقاً لنشاطاته المختلفة ، فهو كعامل سيرتبط بالنقابة . وكساكن لهذا البيت سيرتبط بالجمعيات الخاصة بالمنطقة التي يوجد فيها البيت ، وكهاوي لجمع الطوابع سيرتبط بجمعية هواة الطوابع وكسياسي سيرتبط بحزب معين ، وكرياضي سيرتبط بنادي رياضي الخ .... ان كل اطار من هذه الاطارات الاجتماعية ستمارس رقابتها على جزء معين من رأيه وتطلب منه ان يسير به بالاتجاه الذي يتناسب مع الرأي السائد داخل الاطار الاجتماعي (٦٠) .

ان الزج داخل اطارات اجتماعية كوسيلة من وسائل التأثير على الرأي العام ، تكتسب معناها الصادق عندما يتم انتماء الفرد لعدة اطارات اجتماعية متشابهة في اتجاهاتها . ان مثل هذا الانتماء سيكون وسيلة مجدية لاحداث تغير كبير في رأي الفرد .

اما عملية التأثير داخل هذه الاطارات ، فلا تتم بشكل مباشر ، وانما تتم من خلال القيم والرموز والاشارات والأهداف الخاصة بكل اطار من الاطارات الاجتماعية (٦١) .

وقد كشف (لازار سفلد Lazarsfeld) عن النتيجة العملية لهذه الوسيلة عندما أكد بأن الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة ، في الولايات المتحدة كان قد قوى لديها الاذعان للتصويت للحزب الجمهوري بسبب انتماء اعضاء هذه الطبقات للمنظمات المختلفة (٦٢) .

وقد اجريت تحقيقات عديدة في بلدان مختلفة حول العلاقة بين الاهتمام الذي يبديه الناخبون بالنسبة لقضية سياسية معينة وانتمائهم للنقابات ، فتبين ان هذا الاهتمام يزداد بسبب الانتماء للنقابات . كما اثبتت التحقيقات ان آراء العمال تسير باتجاه يساري بسبب انتمائهم للنقابات . ان هذا يؤكد حقيقة كان قد اشار اليها (كارل ماركس) عندما قال : « ان العمال يتربون ويصبحون اشتراكيين داخل النقابات » . ان التحقيقات التي اجريت في مدينة (دروي لسدن Droylsden في انكلترة كانت قد اثبتت بان ٦٠٪ من المنتخبين للنقابات في هذه المدينة كانوا قد صوتوا لحزب العمال عام ١٩٥١ بينما كانت نسبة تصويت غير المنتمين للنقابات الى الحزب يساوي ٥٣٪ (٦٣) .

٣ ــ الدعاية (٦٤) :

فيما يتعلق بالدعاية كوسيلة من وسائل التأثير على الرأي العام لا بد من ان نشير ، بادىء ذي بدء ، الى ان الاتجاه النفسي يرى ان الدعاية تتخذ طبيعة تربوية على حد قول (كرت لِفن Kurt Lewin) . فطالما انه ليس بالامكان ، بشكل عفوي ، ان نفكر بنفس الطريقة ، بصدد بعض القضايا التي تشغل الجماعة ، فانه سيصبح من العبث ان نبحث عن وحدة كلية عميقة في نظراتنا ،

في الوقت الذي يكون فيه من اللازم تنسيق هذا الاختلاف في النظرات ، ان لم نقل تخفيفه . ان تنسيق الاختلاف او تخفيفه تضطلع به الدعاية التي بالامكان تعريفها كحوار بين متحدثين يتسابقون على استحالة او تثبيت رأي موزع وغير ثابت ، وذلك لانقاذه من تأثير خصومهم ، هذا بالنسبة للقائمين بالدعاية ، وبالنسبة للجمهور نفسه فانها تبدو كتغيير في مواقفهم .

ان (كرت لفن Kurt Lowin) كان قد اقترح موقفاً مثالياً صور بموجبه التأثير الذي تمارسه الدعاية على الرأي . ان هذا الموقف المقترح يفترض « وجود عادات غذائية متمكنة من النفس بشكل عميق كان قد تم استبدالها بموقف عقلية . » ان هذا « الاستبدال المخطط » يتم حسب رأي (كرت لفي) عبر مراحل ثلاثة : في المرحلة الأولى يقوم الشخص المكلف بالدعاية الذي يدعوه بالمرشد ــ بكسر او اذابة عادات المستهلك المتمكنة منه . ان الأمر يتعلق بان يبين له بأن النوعية والمزايا التي يتحلى بها الغذاء الذي اعتاد على اخذه هي خيالية ، تأتي بعد ذلك المرحلة الثانية التي تسمى بمرحلة « التعليل » او الترغيب التي بواسطتها يصبح المستهلك ، بشكل تدريجي ، متحسساً لمزايا الغذاء الجديد الذي كان لحد الآن يستخف به . غير ان مهمة المرشد لم تنته بعد . فلا يكفي اثارة الاهتمامات وتحضير « العادات الجيدة » انما ينبغي كذلك ان يتم تثبيت هذه الاستعدادات المواتية . هنا تأتي المرحلة الأخيرة ــ مرحلة التقوية التي يكون نجاحها شرطاً لنجاح المراحل السابقة الذكر [٦٥] .

ان (كرت لفي) يرى في هذا التخطيط المبسط المراحل اللازمة لكل عملية دعاية .

غير ان هذا التخطيط كان قد خضع للنقد .

١ ــ انه لا يميز بين الدعاية والاعلان ، ان الاعلان يختلط اختلاطاً كبيراً بالدعاية . فقد كانت دعاية يوليوس قيصر وشارلمان ولويس الرابع عشر

وهارون الرشيد عبارة عن اعلان شخصي يقوم به الشعراء والمؤرخون على حد قول (جان مارى دومیناك) [٦٦] . غير ان تطور الدعاية من جهة وتطور الاعلان من جهة أخرى كان قد قاد الى ضرورة التمييز بينهما ليصبح الاعلان على حد رأي (الفريد سوفي) ذات طبيعة ايحائية Suggestif ولتصبح الدعاية ذات طبيعة اقناعية [٦٧] .

٢ – ان المواقف التي قام بتحليلها (كرت لفي) تنتهي الى حالة ثابتة . ولكن من المستبعد جداً ان تنتهي كل معارك الدعاية الى مثل هذه الحالة . فهل ان المكلف بالدعاية يتوصل الى ان يزيل كلياً العادات القديمة ، او بالأحرى المواقف القديمة ؟ فإذا لم يتوصل الى ذلك ، الا يوجد خطر انبعاث هذه العادات والمواقف القديمة مجدداً واستعادة نشاطها في اول فرصة . وهل سينجح فعلاً في غرس التفضيل للعادات والمواقف الجديدة غرساً عميقاً في الجمهور ؟ وفي حالة عدم نجاحه ألا يؤدي ذلك الى نزاع بين العادات والمواقف القديمة والمواقف الجديدة ؟ وهل يستطيع ان يضمن النجاح ، في حالة حدوث مثل هذا النزاع ، للمواقف والعادات الجديدة . ان كل هذه الأسئلة تضع الدعاية في حالة من عدم اليقين [٦٨] .

بكلمة موجزة ان تخطيط (كرت لفي) لفهم دور الدعاية في ممارسة التأثير على الرأي العام ، لا يساعد على فهمه .

اما (الول Ellul) فيرى ان الدعاية تمارس تأثيرها على الرأي العام بقدر ما تؤدي الى تكوين رموز [٦٩] منبهة ومحركة للنماذج الثابتة Stereotypes التي يتكون منها الرأي اعتيادياً . فهو يقول : « ان النماذج الثابتة تنبه ، عبر الدعاية ، بواسطة الرموز التي تقيمها . » فمدى نجاح الدعاية يقاس بقدرتها عن طريق رموزها ، في تحريك النماذج الثابتة التي يتكون منها كل رأي [٧٠] .

ان الدعاية تستعمل الرموز لتفصل بين الفرد ومواقفه التقليدية لتقوم بالتالي

بخلق « مواقف مضادة » . فهي تستهدف ، اول ما تستهدفه اضعاف الوعي الفردي القائم ، بعد ذلك تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة خلق « المواقف المضاده » لتقوم رموز جديدة باغناء الوعي الفردي بمحتويات جديدة ، وبالتالي تنشيطه على اساس من هذه المحتويات (٧١) .

ان الرموز التي تستعملها الدعاية تفعل فعلها هذا بدلالة النماذج الثابتة ، فتستخدم الصور والشعارات لغرض تنبيهه . ان الصورة التي تشير الى تمثال الحرية وقد شنق عليه زنجي تمثل ، بلا شك ، رمزاً . ان هذا الرمز ، بقدر ما يستطيع ان يؤثر في الفرد ، سيؤدي الى خلق « المواقف المضادة » . وهذه « المواقف المضادة » تجد سبب وجودها في قدرة الرمز في تنبيه النموذج الثابت الخاص بتمثال الحرية باعتباره تجسيداً للحرية . ان نجاح الدعاية لا يتحقق عند هذه المرحلة . انما من اللازم ان تقوم الدعاية بتهيئة رمز جديد لتخلق « المواقف المضادة » كأن تقدم صورة (لنكولن) . ان صورة (لنكولن) ستساعد على بناء الوعي الفردي على اسس جديدة ، بقدر ما تحرك صورته نموذجاً ثابتاً مقترناً به وهو نموذج الانسان الذي يدافع عن الزنجي (٧٢) .

بقي ان نبدي بعض الملاحظات .

١ — ان تأثير الدعاية على الرأي العام لا يخضع للحصر الدقيق مما لا يسمح بتحديد نتائجه على سبيل الدقة كما هو جارٍ بالنسبة للاعلان حيث بالامكان تحديد نتائجه عن طريق حساب العوائد التي وفرها في مجرى العمليات التجارية (٧٣)

٢ — يرى الن جيرارد **Alain Girard** ، انه من الصعوبة القول بان الدعاية تمارس نفوذها بنفس الكثافة بالنسبة لجميع الأفراد . فاذا افترضنا ان دعاية كانت قد مورست من اجل انتخاب احد المرشحين ، ونجحت في مهمتها وتم فعلاً انتخاب هذا المرشح فالملاحظ ان درجات الاستجابة ليست واحدة ، فاذا كان هناك من انتخبه بحرارة وحماس ، فان هناك من انتخبه

بأقل حرارة وحماس ، وهناك من انتخبه بنوع من عدم الاكتراث . ان كل ذلك يعكس بجلاء ان الدعاية لا تمارس نفوذها بنفس الكثافة[٧٤] .

ان دومیناك يفسر هذه الخاصية التي تتميز بها الدعاية بوجود ما يسميه بالآراء المترددة التي يتحكم بها ضغط الجماعات التي تنتمي اليها ، وبنيات هذه الجماعات[٧٥] .

نخلص مما تقدم . ان السلطة تعبر عن جوهر اقناعي يدفع بها الى ممارسة التأثير على الآراء لضمان استمرار وجودها . ومثل هذا التأثير عندما يتم داخل جماعات اجتماعية يؤدي الى وجود الرأي العام . ان الرأي العام لا يمكن ان يكون جامداً انما يخضع للتبدل وهذا التبدل تتحكم به وسائل عديدة تمتد من القسر المادي الى الدعاية . وهذا التبدل بذاته ، تحت تأثير هذه الوسائل ، يجسد بوضوح الطبيعة الاقناعية للسلطة

الهوامش :

(١) M. Halbecq: l'Etat: son autorité, son pouvoir. p. 11-13.

(٢) G. Burdeau, Droit Constitutionnel, p. 13.

(٣) انظر للتفصيل بهذا الخصوص مقالنا : علم السياسة و مفهوم السلطة .

(٤) P. Foulquié, R. Saint-Jean : Dictionnaire de la langue philosophique. p. 533.

(٥) هانز مورجانتو : السياسة بين الأمم الجزء الأول : ص : ٢٦ .

(٦) نفس المصدر ص : ٣١ كذلك ص : ٥٥ — ٥٦ .

(٧) J. L'homme: Pouvoir et Société Economique p. 268.

(٨) G. Burdeau : Traité de Science Politique T. I. p. 238.
Maurice Marsal : l'Autorité p. 13. بهذا المعنى كذلك

(٩) M. Hauriou: Précis de Droit Constitutionnel p. 16.

(١٠) G. Burdeau: Méthode de Science Politique, p. 190.

(١١) Ibid p. 192.

(١٢) Ibid p. 193

(١٣) Idem

(١٤) Ibid p. 195

(١٥) Ibid p. 191, 194.

(١٦) M. Duverger: Sociologie Politique. p. 105.

(١٧) Ibid p. 147.

(١٨) Idem.

(١٩) M. Duverger: Institutions Politiques p. 33.

(٢٠) J. L'homme: Pouvoir et Société Economique p. 10.

(٢١) P. Bouricaud: Esquisse d'une Théorie de l'autorité p. 19.

(٢٢) R. Bierstedt: An analysis of Social Power
American Sociological Review 1950 p. 221-227.

(٢٣) J. William Lapierre: In Opinion Publique. p 58.

(٢٤) J. Freund: L'Essence du Politique. p. 370

(٢٥) Sprott: Psychologie Sociale p. 105.

(٢٦) G. Berger: In Opinion Publique op. cit. p. 14-17.

(٢٧) A. Sauvy: L'Opinion Publique. p. 6.

(٢٨) G. Berger: In Opinion Publique, op. cit. p. 17.

(٢٩) J. Stoetzel: Psychologie Sociale, p. 165.

للتفصيل فيما يتعلق بالرأي الخاص أنظر :

Ibid. p. 166-170.

انظر كذلك تعريف (جان لوم) للرأي الخاص في :

Jean L'homme: Pouvoir et Société Economique, op. cit. p. 167-168.

(٣٠) للتفصيل أنظر :

J. Freud: L'Essence du Politique, op. cit. p. 396-399.

(٣١) J. Stoetzel: Psychologie Sociale, op. cit. p. 257.

(٣٢) Sprott: Psychologie Sociale, op. cit. p. 102.

للمزيد فيما يتعلق بغموض مفهوم الرأي العام

J. L'homme: Pouvoir et Société Economique op. cit. p. 269

كذلك الدكتور سعد جلال : المرجع في علم النفس ص : ٧٨٦

(٣٣) R.E. Park: Society, p. 115-125.

Stoetzel: Psychologie Sociale, op. cit. p. 270.

(٣٤) Idem.

(٣٥) J. Bryce: The American Commonwealth, p. 76.

(٣٦) J. Stootzel: Psychologie Sociale, op. cit. p. 259.

ذكره W. PhillipsDavison: «The Public Opinion process» in Publi. opin. Quart 1958 p. 22, 91-106. (٣٧)

Stoetzel : Psycho Sociale op. cit. p. 260.

ذكره

(٣٨) راجع بعض التعاريف التي قام بجمعها (أيلريخ ستروس) في

Katz. Public Opinion and propaganda p. 50-51.

J.W. Lapierre in Opinion Publique op. cit. p. 58.

(٣٩) J.W. Lapierre. Idem.

(٤٠) ذكره J. Freund: L'Essence du Politique op. cit. p. 392. (٤١)

(٤٢) هذا ما نشهده بشكل خاص لدى الأستاذ (سوفي) الذي يفترض أن الرأي العام يرتبط بوجود ارضية مشتركة اساسها « الخرافات المشتركة »

J. Sauvy: Mythes et Opinion p. 55.

Sauvy: L'Opinion Publique op. cit. p. 10-12 كذلك

(٤٣) : فيما يتعلق بتنوع الرأي العام بتنوع الاطارات

J. Lambert: : in Opinion Publique op. cit. p. 74-78.

J. Stoetzel : Psycho Sociale op. cit. p. 260-261. كذلك

J. Stoetzel: Ibid p. 265. (٤٤)

J. Freund: L'Essence du politique op. cit. p. 393. (٤٥)

J. Stoetzel: Théorie de l'Opinion Publique p. 165?166. (٤٦)

ذكره J. W. Lapierre : in Opinion Publique op. cit. p. 59.

بنفس المعنى G. Berger: in Opinion Publique op. cit. p. 22.

J. L'Homme: Pouvoir et Société Economique op. cit. p. 267-268. (٤٧)

Sprott: Psycho Sociale Op. cit. p. 103-104. كذلك

J. M. Dominach : La Propagande Politique p. 104. (٤٨)

انظر مناقشة لهذا الرأي من قبل (الول)

J. Ellul : La propagande p. 105-117.

J. Lamber : in Opinion publique op. cit. p. 76. (٤٩)

Stoetzel : Psycho Sociale op. cit. p. 266. (٥٠) انظر

(٥١) في تفسير هذه الظاهرة انظر
A. Sauvy : Mythes et opinion op. cit. p. 51-52.
P. Lazarsfeld; Bernard Berlson, and Hazel; Gaudet: The peoples choice, Stotzel psycho Sociale op. cit. p. 267. (٥٢) ذكره

(٥٣) راجع المعادلة التي يفسر بموجبها ستويتزل هذا التفسير
Stoetzel: : Psycho Sociale op. cit. p. 267-268 (note)
S.M. Lipset : L'homme et la Politique p. 276.
J. Freund : L'Essence du Politique op. cit. p. 3941396. (٥٤)
B. Russel Power : New Social Analysis p. 25. (٥٥)
Ibid: p. 26. (٥٦)

(٥٧) فيما يتعلق بالقسر المادي انظر للتفصيل :
M. Duverger : Institutions Politiques op. cit. p.
G. Burdeau : Droit Constitutionnel op. cit. p. 22.
كذلك محاضراتنا في النظم السياسية والقانون الدستوري التي القيت على طلبة السنة الأولى في كلية الحقوق عام ١٩٧٠ – ١٩٧١ ص : ٨٠ – ٨٣
M. Hauriou : Précis de Droit Constitutionnel op. cit. p. 18-19. كذلك
B. Russel : Power op. cit. p. 26-27. (٥٨)

(٥٩) هانز مورجنتو : السياسة بين الأمم سبق ذكره جزء اول ص : ٥٥
M. Duverger : Sociologie Politique op. cit. p. 258. (٦٠)
M. Duverger: Institutions Politiques op. cit. p. 26-27. كذلك
G. Burdeau: Droit Constitutionnel op. cit. p. 25.
كذلك محاضراتنا المشار اليها ص ٨٦ – ٨٧ .
A. Sauvy: Mythes et Opinion op. cit. p. 57-58. (٦١) للتفصيل أنظر
P. Lazars Feld. B. Berlson, H. Gaudet: The People's choice. (٦٢)
S.M. Lipset: L'homme et la Politique op. cit. p. 273. ذكره
Ibid. p. 273-274.
(٦٣) انظر للتفصيل .
(٦٤) فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بتعريف الدعاية انظر بشكل خاص :
J. Ellul : Propagande op. cit. p. 7.

H. Lesswell: The Subject and object of propaganda in
W. Albig. Modern public opinion p. 292.

(٦٥) ذكره F. Bourricaud: Esquisse d'une Théorie op. cit. p. 357.

(٦٦) Dominach Propagande Politique op. cit. p. 15.
Ibid p. 16.

(٦٧) راجع في التفصيل للتمييز :
Sauvy : L'Opinion Publique op. cit. p. 95-100.
كذلك M. Prelot: Cours de Sociologie Politique p. 234-235.
كذلك F. Bouricaud: Esquisse. op. cit. p. 357-358.

(٦٨)

(٦٩) للتفصيل في المعنى الاجتماعي للرمز انظر بشكل خاص :
G. Gurvitch: La vocation actuelle de la Sociologie. p. 92-101
Henri Lebfevre: Critique de la vie Quotidienne p. 286-288. كذلك
J. Ellul: Propagande op. cit. p. 183.

(٧٠)

(٧١) A. Sauvy: L'Opinion Publique op. cit. p. 97,
Bouricque: Esquisse op. cit. p. 358-359.
كذلك للتفصيل
J. Ellul: Propagande op. cit. p. 183-184.

(٧٢) Dominach : La Propagande Politique op. cit. p. 109.

(٧٣) Alain Girard: in Opinion Publique op. cit. p. 243.

(٧٤) Dominoch: La propagande op. cit. p. 107-111.

(٧٥) للتفصيل

المصادر :

Albig: Modern Public opinion Mc Graw Hill, Book Com. N.Y. London 1958.

Berger (Gaston): «L'Opinion Publique phénomène humain» in Opinion Publique
Centr

انظر :

Biersted (Robert) «An analysis of Social Power» in American Sociological Review, December 1950.

Bourricaud (français) Esquisse d'une Théorie de l'Autorité Plon. Paris 1961.

Burdeau: Traité de Science Politique L.G.D.J. Paris 1949.

Burdeau: Droit Constitutionnel et Institutions Politiques L.G.D.J. Paris 1963.

Burdeau : Méthode de la Science Politique Dalloz Paris 1959.

Centre de Science Politique de l'Institut d'Etudes Juridiques de Nice. Presses Universitaires de France Paris 1959.

Dominach (J.-M.): La Propagande politique. Presses Universitaires de France. Paris 1959.

Driencourt (J.): La propagande Nouvelle force politique. Armand Colin, Paris 1950.

Duverger (M.) Institutions Politiques et Droit Constitutionnel. Presses Universitaires de France. Paris 1965.

Duverger (M.): Sociologie Politique. Presses Universitaires de France 1966. Paris.

Ellul (Jacques) : La Propagande. A. Colin. Paris 1962.

Foulquié (Paul), Sain-Jean (R.) : Dictionnaire de la langue philosophique. P.U.F. Paris 1962.

Freund (Julien): L'Essence du Politique Sirey Paris 1965

Girard (Alain): Groupes Sociaux et Opinion Publique in Opinion Publique.

انظر Centre

Halbecq (Michel) : l'Etat, son Autorité, son pouvoir L.G.D.J. Paris 1965.

Haurion (Maurice): Précis de Droit Constitutionnel. Recueil Sirey. Paris 1929.

Katz and Athers: Public Opinion and Propaganda. Holt, Rinehart and Winston N.Y. 1962.

Lambert (Jacques): «Structures Sociale et Opinion Publique» in Opinion Publique

انظر Centre

Lapierre (Jean-William): «Les facteurs, Sociologiques dans la formation de l'opinion publique» in Opinion Publique

انظر Centre

L'homme (Jean): Pouvoir et Société Economique. Cujas. Paris 1966.

Lips et (S.M.): L'homme et la Politique. Seuil Paris 1960.

Marsal (M.): L'Autorité. p.u.f. Paris 1961.

Park (R.E.): Society. Glencoe free press N.Y. 1955.

Prélot (M.): Cours de Sociologie Politique, Les cours de Droit 1964-1965.

Russell (Bertrand) Power: A Ne wSocial Analysis. Unwin London 1967.

Sauvy (Alfred): L'Opinion Publique p.u.f. Paris 1956.

Sauvy (Alfred): Mythes et Opinion. Payot 1966. Paris.

Sprott: Psychologie Sociale Payot Paris 1954.

Stoetzel (J.): Psychologie Sociale flammarion. Paris 1963.

هانز مور جنتو : السياسة بين الأمم : الصراع من اجل السلطان و السلام : ترجمة خيري حماد . الجزء الاول . الدار القومية للطباعة و النشر ١٩٦٥ . القاهرة .

الدكتور سعد جلال : المرجع في علم النفس . دار المعارف القاهرة ١٩٧١ .

الدكتور عبد الرضا الطعان : محاضرات في النظم السياسية و القانون الدستوري . القيت على طلبة السنة الاولى . كلية الحقوق . الجامعة الليبية للعام الدراسي ١٩٧٠ – ١٩٧١ (بالرونيو) .

الدكتور عبد الرضا الطعان : علم السياسة و مفهوم السلطة مجلة الجامعة عدد ٦ السنة ١٩٦٩ جامعة البصرة .